

البنك الدولي و النقد الدولي

النقد من اهم الوسائل المادية للتداول بين الافراد والمجتمعات للأغراض التجارية ..ولاجل تسهيل التعاملات المحلية والدولية تم تأسيس مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ ولهما رسالتان يكمل بعضهما بعضا . وتعمل مجموعة البنك المتكون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير،(IDA)، والمؤسسة الدولية للتنمية IBR اللذان يشكلان معا البنك الدولي .. ويعمل البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، و صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم. وتقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ويتبع صندوق النقد الدولي الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.

ويجب على البلدان أن تنضم أولا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك؛ واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما ١٨٩ بلدا عضوا. وتأسس لتحسين صحة الاقتصاد العالمي .

ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

وصندوق النقد الدولي الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.

ورسالة الصندوق تمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة. وجميع البلدان الاعضاء في الصندوق

اما سلة العملات في مجموعات العملات العالمية التي يتداول السوق العالمية بالتجارة بها ..وهي(الدولار الأمريكي – اليورو الأوربي – الجنيه الاسترليني – الوان الصيني)

ادوار صندوق النقد الدولي :-

يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة ادوار رئيسية :-

• تقديم المشورة للبلدان الاعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

• إتاحة التمويل للبلدان الاعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الاجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية الايرادات من النقد الاجنبي.

• تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الاعضاء بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة. ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة التي تربطه ببلدانه الاعضاء.

الخاتمة :-

- ان الهدف أو الغاية من إنشاء التكتل الاوربي ومن ثم النظام النقدي المحافظة على استقرار العملات المحلية، وهذا ما نتج عنه إنشاء العملة الموحدة الايكون وهي تعتبر العملة السابقة لليورو التي جاءت فكرة انشائه رغبة في تكملة الوحدة الاقتصادية وتحقيق الوحدة النقدية من أجل الحد من الازمات وتذبذبات سعر الصرف للدول الاعضاء.

- كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة العديد من الازمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول علي مر الزمن وهذا مكنه ايضا من العمل علي تصحيح سلبياته والثغرات الموجودة في أنظمتها ليتماشى والتغيرات الحاصلة. الا أنه قد تلقى العديد من الانتقادات في ادارته لالزامات.

اهم التوصيات :-

- الحكومات بحاجة الى سياسات مالية تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة في مواجهة صعود اسعار الغذاء والطاقة . بتفعيل دور المواطن الفرد والمشروعات الصغيرة باتجاهات انتاجية

- زيادة الاهتمام برفع الاحتياطي من العملات الصعبة كالدولار الأمريكي واليوان الصيني وذلك لقيام صندوق النقد الدولي بزيادة وزن الدولار واليوان في سلة

حقوق السحب الخاص خلال مراجعة للعملات الصعبة وهذه تعد اول مراجعة منذ انضمام اليوان الصيني الى سلة العملات عام ٢٠١٦ م .

- ان احد اسباب رفع سعر الفائدة على عملة الدولار الامريكي يكمن في رغبة الولايات المتحدة الامريكية في تكوين معنويات ايجابية تجاه عملة الدولار بعد ان استشعرت الخطر عليه بعد رفع روسيا لمبدأ تسوية التعاملات التجارية الدولية بالعملات المحلية وليس بالدولار .

- ينبغي الاخذ بالاعتبارات الكفاءة الاقتصادية في ادارة الاحتياطات من معدن الذهب . اذ تقتضي هذه الاعتبارات بشراء الذهب في اوقات انخفاض سعره او ثبات سعره .

- اندلاع الحروب في العالم تتسبب في تعقيد احتواء التضخم وتأثيرها على الاقتصاد العالمي . فلا بد من التعاون مع المجتمع الدولي في هكذا ازمات . و البحث عن اوجه للتعاون بين القطاع العام والخاص في مواجهة الازمات المالية وتنشيط القطاع التجاري ويكون بحس عال من المسؤولية الوطنية المشتركة

- على الحكومات اتخاذ التدابير الوقائية المالية والمحافظة على الخزين المالي والنقد المحلي لكي يخف وقع الازمات على مجتمعاتها وافرادها . كون الاقتراض من الداخل أو الخارج يشكل خطورة علي استقرار الاقتصاد الوطني خاصة إذا كان الاقتراض يفوق إمكانيات الدولة علي السداد حتى وان كانت ضمن تكتل اقتصادي فإنها ليست في منأى عن العجز عن السداد او التعرض لخطر الافلاس .